مشكلة المشرع

لحضرة صاحب السعادة حبيب المصرى باشا

مشكلة المشرع هى مشكلة الحياة الاجتماعية كلها . ولما كان الانسان لا يعيش إلا فى الاجتماع فهى إذن مشكلة الحياة عامة . إنها تتناول كل ميادين العمل وكل نواحى النشاط القانونى والثقافى والاجتماعى والاقتصادى . وتتناول الحياة الفردية كذلك . فالإنسان من المهد الى اللحد محتاج الى القوانين والتشريعات المختلفة تنظم حياته وتحقق مطامحه وتكفل حقوقه وتحدد واجباته وتعمل على اسعاده . ووظيفة المشرع أن ينظم الحياة فى كل مراحلها وفى مختلف مرافقها وأن يماشى التطور الفكرى والاجتماعى بل أن يسبقه فى كثير من الأحايين لكى يهيئ للاجتماع وسائل رقيه وأسباب نموه . وهذه الوظيفة تنمو وتتسع على مر الأزمان وتمتد الى آفاق لم يكن يخطر على البال الى عهد قريب ان للشرع دخلا فيها أو شأنا بها . وتقتحم ميادين لم يكن له بها من عهد . وهى تزداد على وجه الزمن وتبعا لرقى اجماعات وتطور المذاهب الاجتماعية والفلسفية تعقدا وعمقا .

ولما كان الغرض الأول والأخير من انظم التشريعية كافة إنما هو العمل على سعادة الانسان وتحقيق خيره ورخائه وتنظيم الاجتماع لمصلحته ، ولما كانت الحقوق لم تشرع إلا لأجله فإنه لم يكن من الطبيعى وأنا أتحدث عن مشكلة المشرع أن أغفل الأسرة وألا أقول عنها ولو كلمة وجيزة عابرة . إذ لا شك فى أن نظام الأسرة هو فى المقام الأول من الأهمية بالنسبة للدولة لأن الأسرة هى الخلية الأولى للوطن . ولا قيام لكيان الوطن إلا بقيام كيان الأسرة وصيانته .

ونظام الأسرة فى مصر كما هو معلوم خاضع للشرائع الدينية بالنسبة لجميع الرعايا المصريين على اختلاف أديانهم . ومع ضيق الدائرة التى يتحرك فيها التشريع الوضعى بسبب ذلك ومع ما بذله المشرع من جهود عظيمة لإصلاح نظام الأسرة وصيانة مصلحة المرأة ورعاية حقوق الطفل فإن مجال الإصلاح لا يزال واسعا أمامه . وهو لا يزال قادرا على المزيد مع احترام جميع العقائد الدينية احتراما تاما . فمن الخير مثلا أن يعمم اشتراط الحد الأدنى لسن الزواج بالنسبة لجميع المصريين على اختلاف أديانهم . ومن الخير كذلك أن ينظر فى تحتيم توقيع الكشف الطبى على طالبى الزواج فلا يباح الزواج للمصابين بأمراض تناسلية خطيرة أو بأمراض معدية وبيلة ، فإن صيانة الصحة العامة وحماية السلالات المصرية المقبلة من

تلك الأدواء التي تنخر في عظامها والتي تنتقل الى الأطفال الأبرياء في غير ما جريرة من آباء جهلة أو مجرمين مما يجدر بالمشرع أن يجعله محل عنايته العاجلة. إننا في هذا العصر في حاجة الى أمة مصرية فتية قوية ، وكفانا ما نراه من أطفال مجذومين أو مسلولين أو مشلولين بجناية الآباء يشبون عالة على المجتمع ومصدر ضعف له و بلاء لابنائه .

ولست أريد الآن أن أتعرض لهذه المشكلة بأكثر من هذا كما أنني لست أريد أن أتعرض في توسع لمشكلة التعليم لا سيما التعليم الإلزامي حيث يتساءل الكثيرون وفي طليعتهم جماعة من كبار رجال التعليم المسئولين عما إذا كان التعليم الالزامي بشكله الحاضر قد أدى الغاية المنشودة منه وحيث يتساءل الكثيرون كذلك عما إذا لم يكن من الأولى أن يخصص نصف المال المرصود له الآن في ميزانية الدولة لتعليم الأطفال والنصف الآخر لإطعامهم فإن الآلاف والآلاف من أطفالنا يذهبون إلى المكاتب العامة يجوعون أنفسهم جرا من الضعف خماص البطون عراة أو شبه عراة لا تكاد تستر أجسامهم الهزيلة إلا أسمال بالية لفرط فقر أهليهم وهبوط مستوى المعيشة لديهم هبوطا مريعا .

وإنما أريد أن أعرض اليوم لمشكلة كبرى هي على ما أعتقد مشكلة المشكلات التي تواجه المشرع والتي تستغرق كل اهتمامه وعنايته وأعني بها المشكلة الاقتصادية . فوظيفة المشرع في أيامنا هذه وفي الأيام المقبلة تنصرف أولا وقبل كل شيء الى المشكلة الاقتصادية أي الى ضرورة العمل على توفير الرزق للشعب وضمان عيشه وعلى رفع مستوى هذا العيش في جميع نواحي الحياة ، إلى جانب ضمان الأمن والسلامة في الداخل وفي الخارج ، وهي ليست مجرد مشكلة اقتصادية ، بل هي مشكلة اقتصادية اجتماعية إذ من المحال الفصل بين هذين الوجهين من وجوه المشكلة ، ولابد حين معالجة أية مشكلة اقتصادية من النظر في آثارها الاجتماعية ومن العمل على صيانة الحقوق الأساسية التي جاهد الانسان قرونا في الحصول عليها من جهة ضمان حريته الفكرية والدينية و بصفة عامة من ضمان ما للشخصية الإنسانية من حرمة وكرامة .

والواقع أن النظريات القانونية والاجتماعية عن علاقات الأفراد بالسلطات العامة وعن علاقات الأفراد فيما بينهم قد تطورت تطورا عظيما لا سيما في السنوات الأخيرة ، تحت ضغط الحاجة وازدياد السكان وسوء توزيع الثروات بين الأمم والأفراد وغير ذلك من العوامل العديدة التي يتعذر حصرها . وكان من أثر الحرب الكبرى الماضية أن عجلت في هذا التطور بل قلبت الكثير من النظريات التي كانت قائمة إلى ذلك العهد رأسا على عقب . وستكون الحرب العالمية الحاضرة أشد أثرا في هذا التطور بل في هذه الثورة الفكرية الهائلة .

والمفكرون جميعا منعقد إجماعهم على أنا سنرى في أثرها عالما يكاد أن يكون جديدا عليا في آرائه وأفكاره ونظره إلى الحياة والمثل العليا . وليس يستطيع أحد الآن ولو من

أعمق الناس تفكيرا وأوسعهم علما أن يتنبأ كيف يكون هذا العالم الجديد على وجه التحديد فإن العوامل المؤثرة فيه والدافعة اليه لم تتضح كلها بعد ولكن مجيئه أمر لاريب فيه .

ومهما يكن من شيء فإن المسلم به أن الناس أصبحوا الآن يطالبون حكوماتهم بأمور لم يكونوا يطالبونها بها من قبل بل لم يكن ليخطر لهم فى بال أن يطالبوها بالتدخل فيها ، وأنهم كذلك ينظرون إلى التزاماتهم نحو الغير وإلى التزامات الغير نحوهم على نحو يغاير ما كان مصطلحا عليه فى الماضى . وقد أصبح السؤال الذى يختلج فى كل النفوس فى الوقت الحاضر هو : إلى أى حد يحق للشرع — أو على الأصح إلى أى حد يجب على المشرع — أن يتدخل فى تنظيم الحياة الاقتصادية ؟ وأين تقف وظيفة الحكومة ويترك الميدان للعمل الفردى ؟

ولعله فى إمكاننا من غير كبير خطأ أن نوجز برنامج الحياة الجديدة فى عبارة قد لاتكون تحديدا تاما للمعنى الذى يتطور عليه التطور الجديد ولكنها تقرب منه كل القرب وهى أن الأمة يجب أن تعتبر فى نظامها وعلاقات أفرادها فيما بينهم وعلاقاتهم مع حكوماتهم أسرة كبرى يزداد فيها التضامن توثقا بين الأفراد فتزداد تبعا لذلك واجباتهم ومسئولياتهم نحو بعض مع ضمان حرية الفرد وشخصيته داخل هذه الأسرة .

ولإظهار هذا المعنى فى وضوح يحسن بنا أن نرجع قليلا إلى الوراء .

لقد اجتاز العالم مراحل مختلفة وجرب نظما عديدة أفلح بعضها وفشل البعض الآخر ولكن جميع النظم حتى ما أفلح منها فى تحقيق المطامع الإنسانية فترة من الزمن كان مصيرها التحول وافساح المجال لغيرها . لأنه ليس من نظام سياسى أو اجتماعى أو اقتصادى مهما يبلغ من الدقة وسمو المبادئ يمكن أن يقال عنه أنه نظام أبدى خالد لن يناله التغيير فى يوم من الأيام . اذ الجمود لايتفق وطبيعة الناس ونواميس الكون . والمثل العليا ينبغى أن تسمو كل يوم . وكلما قارب الانسان تحقيق مثل من تلك المثل اتسعت أمامه الآفاق ووثب وثبة أخرى نحو مثل أعلى من مثله الأولى . وكل نظام انسانى لا بد أن يكون مرحلة من مراحل الجهاد تؤدى وظيفتها فترة طويلة أو قصيرة وتكون تمهيدا لمرحلة أخرى تأتى بعدها من تلك المراحل التى لاتنتهى . أما الشيء الذى لايتغير فهو أن الطبيعة الإنسانية تقتضى من الانسان أن يسعى دائما الى تحقيق غرضين هما السعادة والحرية .

وقد رأينا مثل الحكم ونظمه تنتقل من طور الى طور فاختفى العهد الاقطاعى وجاء بعده عهد وحدة الأمة وسيادتها . واختفى عهد الاسترقاق وجاء بعده عهد تبعية الرجل للأرض تبعية تلحقه بها وتكاد أن تجعله جزءا منها مما لا يفترق كثيرا عن الاسترقاق . ثم بدأ عهد حرية العمل حرية أخذت تنمو على الأيام .

وجاءت الثورة الفرنسية بتصريحها المعروف عن " حقوق الإنسان والمواطن " تحت تأثير آراء فلاسفة القرن الثامن عشر من أمثال فولتير وروسو ومونتسيكو وتحت تأثير عوامل

عديدة وتطور تاريخي واجتماعي طويل . وعلى الأخص تحت تأثير الفاقة والجوع . دائما الفاقة والجوع. فهما اللذان يمهدان للانقلابات السياسية والاجتماعية . لأن البطون الخاوية لا تعرف الحكمة ولا تستطيع الاصطبار .

وقد قرر هذا التصريح العظيم أن الناس يولدون جميعا أحرارا ، متساوين فى الحقوق وأن غرض الجماعات السياسية صيانة الحقوق الطبيعية للإنسان وهى الحرية وحق الملكية والأمن — وأضاف اليها حق مقاومة الظلم والطغيان — وأن كل سلطان متصدره الأمة . وعرف الحرية بأنها حق الانسان فى أن يفعل ما يريد مادام لا يلحق الضرر بغيره .

وقبل ذلك بنحو خمس عشرة سنة أى فى سنة ١٧٧٤ أصدر جورج واشنطون بطل الاستقلال الأمريكى وزملاؤه من ممثلى الولايات الأميركية تصريحهم المشهور الذى أعلنوا به استقلال أمريكا والذى يقولون فيه " اننا نعتبر الحقائق الآتية من الوضوح بحيث لاتحتاج الى دليل وهى أن الناس جميعا خلقوا متساوين وأن خالقهم وهبهم عددا من الحقوق التى لا يمكن انتزاعها منهم ومنها الحق فى الحياة والحرية والسعى وراء السعادة " .

وقد كان لتصريح الثورة الفرنسية عن حقوق الإنسان أثر هائل عميق تجاوز فرنسا الى سائر أقطار العالم ورح الأمم والشعوب رجة عنيفة و بدت آثاره قوية فى تعديل بل فى قلب نظم الحكم والسياسة والاقتصاد والاجتماع جميعا . بل لقد كان نقطة تحول فى تاريخ الانسانية عامة وظن الناس أنهم بلغوا به المثل الأعلى الذى كانت الانسانية تنشده وتتمخض عنه من أجيال وأجيال وأنه لم يعد لهم وراءه من مطمح فقد حقق لهم أقصى ما يستطاع تحقيقه من حرية وعزة وكرامة .

وفى ظل المبادئ السامية التى عبر عنها التصريح فى كلمات ثلاث هى :"الحرية والإخاء والمساواة " تحولت النظم الاقتصادية وأصبحت نظما حرة قاعدتها الأساسية قاعدة العرض والطلب ، وحرية المنافسة ، وحرية العمل ، وحرية استغلال الملكية على الوجه الذى يريده صاحبها. فازدهرت الأعمال والمشروعات العامة والخاصة، ونما النظام الرأسمالى إلى أقصى حدوده وأروعها. واشتد ساعد أصحاب المدرسة الحرة فى الاقتصاد، وهى القائلة بأن وظيفة الدولة يجب أن تكون مقصورة على حفظ السلام والأمن فى الداخل وفى الخارج، وقد لخصوها فى كلمتين اثنتين هما :"الحكومة الشرطية". وحجتهم أن العالم تحكمه نواميس طبيعية لا سبيل للبشر إلى تغييرها ولا مصلحة لهم فى تغييرها إذا استطاعوا الى ذلك سبيلا، وأن هذه النواميس تقضى بأن تكون العلاقات بين الناس اختيارية، و بأن يترك لهم التصرف فى شؤونهم بمحض اختيارهم وطبقا لما تمليه عليهم مصالحهم . و بذلك يتكون بين تلك المصالح رغم تنافرها الظاهر هذا التناسب الذى يقوم عليه النظام الاجتماعى وهو أمتن أساسا وأصلح للناس من أى نظام اصطناعى تستنبطه براعة المفكرين والحكام .

ولكن الناس كعادتهم دائما وبحكم تطورهم المستمر لم يلبثوا أن رأوا أن نظام الحرية الاقتصادية المطلقة والاعتماد على قاعدة العرض والطلب وحدها مما لا يحقق السعادة البشرية. فقامت المذاهب الاشتراكية تصارع النظام الرأسمالي وتطعن فيه طعنا عنيفا مستندة الى ما لا يقدر أحد على إنكاره، وهو أن النظام الاجتماعي الحديث تشوبه عيوب كثيرة. ومن رأيها أن أساس هذه العيوب المنافسة المطلقة والملكية الفردية وتضحية المصلحة العامة في سبيل مصلحة الفرد وزيادة ثراء عدد قليل جدا من الناس على حساب السواد الأعظم منهم الذي يبتلى بالفاقة والحرمان. وردّوا على ما زعمه أنصار المدرسة الحرة، من أن الحرية المطلقة مما تقضي به النواميس الطبيعية، وقالوا إن كل نظام قام في العالم في وقت من الأوقات إنما قام على نواميس طبيعية أو على الأصح على أسس تاريخية إذ هو حتما نتيجة التطور الاجتماعي الذي أوجده. ولولا تمشيه مع ذلك التطور لما وجد. ولكن ليس معنى قيام نظام معين على نواميس طبيعية أنه يجب أن يبقى دائما أبدا لا يلحقه تغيير ولا تبديل. فإن القول بهذا معناه القول بوقوف التطور الإنساني عند حد معين متى بلغته الانسانية جمدت عنده. لا تتعداه، وهو قول غير صحيح، لأن الجمود من نواميس المادة، ولكنه ليس من نواميس الاجتماع. فالعالم أبدا في تطور. والحياة الانسانية في تحول مستديم. وهذا التطور هو الناموس الطبيعي الأكبر الذي يجب كل النواميس، فلا مناص من أن تتمشى النظم التشريعية والاجتماعية مع هذا التحول جنبا إلى جنب.

والواقع أن المفكرين كانوا يرون بصفة عامة أنه لا مناص إذا زال النظام الرأسمالي — وهو في نظرهم زائل لا محالة — من أن يحل محله النظام الاشتراكي حتما. ولكن الأيام ستثبت على ما أعتقد فساد هذا الرأي إذا أخذ به على اطلاقه. وأغلب الرأي عندي أن النظام الجديد سيقوم على التعاون والتضامن وسيكون مزيجا من الرأسمالية المعتدلة والمذاهب الاشتراكية ونتيجة لهذا التفاعل لدى لابد منه بين الآراء والنظريات المختلفة.

على أننا إذا استثنينا البلاد الروسية حيث استطاع الجناح الاشتراكي الأيسر المتطرف تولى مقاليد السلطة وإقامة النظام الشيوعي — الذي لا نعرف عنه إلا القليل من التفاصيل بسبب عزلة روسيا عن باقي العالم — فإن الأحزاب الاشتراكية وقد أتيحت لها فرص الوصول الى الحكم في الكثير من بلاد العالم ومنها فرنسا وانجلترا والسويد والنرويج والنمسا ونيوزيلندا فشلت فشلا تاما في تحقيق برامجها. ولكن لا نزاع كذلك في أن المدرسة الحرة بوضعها الماضي وآرائها القديمة قد زالت دولتها تماما. فلم يعد في العالم أحد يقول بحصر وظيفة الدولة في حفظ الأمن والسلامة. بل أصبح من المسلم به أن هذه الوظيفة يجب أن تتسع وقد اتسعت — بالفعل — حتى تشمل كل ما يقتضيه سد حاجات الجماعات وأغراضها، على الأقل حيث لا تستطيع مجهودات الفردية أن تسدها أو أن تكفل تحقيقها.

بيد أنه مما لا مشاحة فيه أن التصريح الذى أنتجته الثورة الفرنسية عن حقوق الإنسان ونشرته على ملأ العالم وهلل له الناس وأنتج ولا يزال ينتج فى حياتهم أعمق الآثار لم يعد وافيا بتحقيق حاجات الإنسان ومطالبه المشروعة . فوجب إذن أن يحل محله مبادئ جديدة أوفى منه تحقيقا للسعادة البشرية والتضامن الإنسانى وأكثر استجابة لمطالب الاجتماع . فإن واجبات الإنسان نحو الإنسان على الوجه الذى قرره ذلك التصريح لا تعدو أن تكون واجبات سلبية . أساسها عدم إيقاع الضرر بالغير . ولكن هذه المرحلة السلبية وشيكة الانتهاء لكى تحل محلها مرحلة أخرى أساسها أن يكون واجب الإنسان نحو مواطنه واجبا إيجابيا بحكم التضامن بين أبناء الوطن . فتزداد مسئولية الفرد القادر نحو الغير لا على اعتبار أن ما يفعله نحو الغير هو احسان منه وتفضل وإنما على أساس أنه فرض اجتماعى قانونى محتم الأداء .

ثم إن تلك المنافسة الحرة المطلقة بين الناس ، تلك المنافسة التى لا تخضع إلا لقاعدة العرض والطلب مجردة عن كل عتبار تخربحة أنها الناموس الطبيعى الوحيد ، كثيرا ما تدع الضعيف فريسة للقوى . وفى الاجتماع الحديث ملايين وملايين من البشر يتضورون جوعا وتنقطع بهم أسباب الرزق لمرض أو بطالة . أو يعيشون بما دون الكفاف . فالحرية التى كفلتها لهم الدساتير وكفلتها لهم القوانين وكفلتها لهم المبادئ الأدبية ليس لها وجود فعلى لأمثالهم وهى لا تعدو أن تكون بالنسبة لهم حرية نظرية أفلاطونية . اذ لا يكفى لكى يكون الإنسان حرا أن يكون فى مأمن من العدوان الخارجى ولا يكفى أن يكون فى مأمن من العدوان الداخلى . بل يجب أن يكون فى مأمن من الجوع . لأن الرجل الجائع أسير فقره و بؤسه فلا سبيل له الى الاستمتاع بأى مظهر من مظاهر الحرية أو مزاياها . إنه حشرة تزحف على أحشائها لكى تجد فتاتا من الخبز . إنه حيوان ضال هائم على وجهه يسعى وراء لقمة يتبلغ بها . فالكلام عن الحرية لمثل هذا الرجل لغو فارغ وسخرية لاذعة أليمة .

ولذلك اتجه تفكير علماء الاجتماع والاقتصاد إلى وضع أسس جديدة للعلاقات بين الناس ولحقوق الفرد قبل الدولة . وقد وضعت جمعية حقوق الانسان فى مؤتمر عقدته فى مدينة ديجون فى يوليه سنة ١٩٣٦ تصريحا جديدا لحقوق الإنسان اعتبرته مكملا لتصريح سنة ١٧٨٩ وطالبت بتنفيذه فى كل الأمم و بالنسبة لجميع الناس ذكورا و إناثا على اختلاف أجناسهم وجنسياتهم وعقائدهم وآرائهم كما طالبت باعتبار هذه الحقوق متصلة بذات الإنسان يعترف له بها . أينما حل وحينما وجد . وقد جاء فى هذا التصريح عن الحق فى الحياة وهو أولى الحقوق الطبيعية المقدسة . أنه حق الأم فيما تقتضيه وظيفتها من رعاية وعلاج ، وحق الطفل فى كل ما يكفل نموه وتنشئته جسميا وأدبيا ، وحق المرأة فى حمايتها من استغلال الرجل وحق الشيوخ والمرضى وذوى العاهات فى العناية بهم عناية يقتضيها ما هم فيه من ضعف .

كما أن الحق فى الحياة ينطوى على تيسير أسباب العمل لجميع الناس وعلى تمكين كل إنسان من انماء مواهبه الطبيعية وكذلك على ضمان القوت لكل العاجزين عن العمل .

وقد وضع " ويلز " من علماء الاجتماع فى انجلترا، بعد استفتاء طائفة من أكبر العلماء الاجتماعيين فى بلاد عديدة، تصريحا كذلك عن رأيه فيما يجب أن تكون عليه حقوق الإنسان ومن توارد الخواطر العجيب أن هذا التصريح فيما سوى بعض اختلافات يسيرة ، يتفق فى معانيه بل وأحيانا فى مبانيه مع تصريح مؤتمر ديجون . وأول مادة فى تصريح ويلز أن. " لكل إنسان بغير تمييز فى الجنس أو اللون أو العقيدة أو الرأى الحق فى الطعام والمسكن والعناية الطبية اللازمة لنموه الجسمى والعقلى ولحفظه فى حالة صحية جيدة من مولده إلى مماته واضاف إلى ذلك حق الإنسان فى التعليم وحقه فى العمل إلى آخره .

ومن البدهى أنه ليس لتصريح ديجون وليس لتصريح ويلز قيمة الوثائق الرسمية. ولكن هذين التصريحين يدلان دلالة جلية على الاتجاه الجديد للنظام الاقتصادى والاجتماعى .

فالاجماع منعقد الآن على حق الإنسان فى القوت وفى العلاج وفى التعليم . إلى جانب صيانة الحرية الفردية وصيانة الأمن والسلامة .

وهذا الوضع الجديد لحقوق الأفراد لا مناص لنا من الوصول إليه فى القريب العاجل فليس إذن من مصلحتنا أن نتجاهله فنكون كالنعامة التى تضع رأسها بين جناحيها هربا من الأخطار . وهو يضع على الشارع عبء وضع تشريعات جديدة تكفل تحقيق الأغراض المتقدمة ؛ وتضع عليه على الأخص مسئولية اقتصادية واجتماعية هائلة. وفى رأينا أن مواجهة هذه المسئولية تستلزم أول ماتستلزمه وضع برنامج واف لزيادة الثروة المصرية ؛ فالمشكلة فى غاية الخطورة لأننا أمة يزداد عدد سكانها زيادة كبرى سنة بعد أخرى ولا نشغل إلا رقعة ضيقة من الأرض، ومواردنا الزراعية محدودة ، ومستوى المعيشة لدينا منحط ومستوى إيرادنا القومى تافه . وقد نسب بعض الباحثين هبوط مستوى المعيشة بين الفلاحين إلى سوء توزيع الأراضى الزراعية وكثرة الملكيات الكبرى ورأى أن العلاج يقوم على توسيع الملكيات الصغيرة على حساب الأراضى الواسعة التى تملكها الحكومة . ومع الاعتراف بسوء هذا التوزيع ووجوب جعل الملكيات الصغيرة أساسا للتصرف فى أطيان الحكومة فإن هذا الاقتراح لا يحل المشكلة ولا حلا جزئيا . وهو لا يزيد الايراد القومى قرشا واحدا . فان أطيان البلاد المصرية المزروعة فى الوقت الحاضر تبلغ حوالى خمسة ملايين ونصف مليون من الأفدنة ، فاذا أضيف إليها كل ما يرجى إصلاحه بعد توفير مياه الرى له فإنه لن يتعدى سبعة ملايين إلى ثمانية ملايين من الأفدنة . وعلى ذلك فإن متوسط مايصيب الفرد فى مصر من هذه الأراضى لن يبلغ نصف فدان وسيقل هذا المتوسط على مدى الزمن مع ازدياد السكان .

إنما الحل الصحيح للمشكلة أن يواجهها المشرع فى سرعة وجرأة وحزم وأن يضع برنامجا شاملا واسع المدى ينفذه فى العشر السنوات المقبلة على أن يبدأ فى الحال بتنفيذ مايستطاع تنفيذه منه وأن يستبق إلى ما بعد الحرب مباشرة تنفيذ ما لا يستطاع البدء فى تنفيذه فورا بسبب انقطاع الواردات من الخارج . ويجب أن يقوم هذا البرنامج على الأسس الآتية :

أولا — العمل على توفير المياه لجميع الأراضى البور فى البلاد المصرية . ويجب أن يتم هذا لا فى خمسين سنة ولا فى ثلاثين سنة ولا فى عشرين سنة بل فى أقصر مدة إذ لا يجوز أن يبقى شبر واحد من أراضى مصر بغير زراعة بسبب عدم وصول المياه إليه والناس يتضورون جوعا . لست مهندسا ولا علم لى بأصول الرى ولا بالصعاب التى قد تعترض تحقيق هذا البرنامج من الوجهة الفنية . ولكن الذى أعرفه أن همم الرجال تذلل الجبال والذى أعرفه أن الأمم لا تعنى كثيرا بأن يبين لها أولو الأمر فيها الصعاب التى تعترض مصالحهم ولكنها تعنى بأن يشعروها بأنهم ذللوا تلك الصعاب .

والأمر الثانى العمل على أن تنتج الأرض المصرية أقصى ما تستطيع إنتاجه من الغلة . وأن تتخذ الإجراءات التشريعية لالزام المالك بالعناية بزراعة أرضه و باستخدام الوسائل التى تكفل تحقيق هذا الغرض فلا يباح له أن يسىء استغلالها وأن يقصر فى تعهدها بالأسمدة الكافية . وقد يعترض على هذا بأن فيه حدا من حرية المالك . ولكن مثل هذا الاعتراض قد انقضى عهده . فان حرية المالك تقف عند حد الإضرار بالغير أفرادا كانوا أو جماعات ولا نزاع فى أن أى اهمال من المالك فى زراعة أرضه يجلب الأذى والضير للأمة . لأنه إذا كان الفدان يغل مع العناية سبعة أو ثمانية أرادب من القمح مثلا ولا يغل مع نقص العناية إلا ثلاثة أو أربعة أرادب ، فإن العجز لا يخسره الزارع وحده ولكن تخسره كذلك الأمة التى تحتاج الى هذا القمح لغذائها . فلا مناص إذن من اعتبار الملكية خاضعة لحق ارتفاق للأمة أساسه أن يحسن المالك استغلالها لا لمصلحته فحسب ولكن لمصلحة الجماعة كذلك .

وقد يعترض كذلك على هذا التدخل بأنه نوع من التحكم لم يعرف عن الأمم الديموقراطية وقد يكون هذا صحيحا ولكن أية قيمة له . إن الأغراض الجوهرية التى تتوخاها الديموقراطية هى صيانة ما للشخصية الانسانية من حرمة وكرامة وكفالة نصيب الفرد فى حكم بلده واعتبار داره معقلا لحريته وضمان حرية القول والرأى والعقيدة وغيرها من الحريات العامة . أما فيما يتعلق بالانتاج وتنظيمه فأى ضير فى أن تأخذ الأمم الديموقراطية بخفض سلطانها و بقرارات حرة من ممثليها بوسائل معمول بها فى بلاد غير ديموقراطية إذا كانت هذه الوسائل وحدها هى التى تكفل للجماهير قوتها ورخاءها ولا تتعارض مع الحريات الأساسية ؟ إن جميع الآراء والنظم تتفاعل و يؤثر بعضها فى بعض . ومن حسن حظ الناس أنه لا يكاد يوجد نظام

إنسانى كله حق أو كله باطل . ولأمثلة عديدة على اتجاه أكبر الدول الديموقراطية إلى ضروب من التدابير التشريعية تخالف مألوفها . أما هنا فى مصر فقد سبق للمشرع المصرى حتى من قبل الحرب أن يتدخل فى زراعة القطن بفرض الدورة الثلاثية . وبفرض أنواع معينة منه . ثم هاهو يتدخل اليوم تدخلا أوسع مدى لضمان توفير الحبوب للمصريين . كما أن الحكومة المصرية تدخلت تدخلا قويا فعالا فى تنظيم إنتاج الغزل بأمرين عسكريين : أحدهما فى أكتوبر سنة ١٩٤١ رقم ١٩١ والثانى فى نوفمبر سنة ١٩٤١ رقم ١٩٦ ، ففرضت على النساجين الذين يعملون على الأنوال اليدوية ضرورة الحصول على ترخيص لتشغيلها وحرمت عليهم أن ينسجوا أى نموذج غير نماذج الأقمشة المبينة فى الترخيص . كما فرضت على مصانع النسيج الميكانيكية أن تقصر انتاجها على عدد محدود من الأصناف النموذجية للمنسوجات القطنية وترك تحديد هذه الأصناف وتحديد الكميات التى يجب على كل مصنع صنعها من كل نموذج الى لجنة مهمتها إيجاد التوازن بين الإنتاج المحلى والاستهلاك .

وهذان الأمران مثل فريد من التحكم فى الانتاج والسيطرة عليه ، وقد دعت اليه ضرورات الحالة الحاضرة . إذ كان على الحكومة إما أن تنتقض يديها من الأمر وتترك للمصانع حرية الانتاج كيفا ونوعا فيعجز الفقراء عن الحصول على الكساء الذى يحتاجون اليه وإما أن تتدخل فتضمن لهم كساءهم. فلم يكن لها مناص من الثانى . وقد يقال أن هذا إجراء شاذ اقتضته الضرورة وسيزول بزوالها. ولكن يجب أن نعلم أن الكثير من الاجراءات التى نعدها اليوم شاذة ستصبح من الأمور العادية المقبولة بعد الحرب إذا قام من الأسباب ما يدعو اليها . وسيكون تنظيم الانتاج الزراعى والصناعى من الشؤون التى يرجح أن الشارع سيوليها دائما عنايته والتى لن تأنف أعرق البلاد ديموقراطية من تعرض المشرع لها . بل إنه من المرجح إن لم يكن من المحقق أن تنظيم الانتاج فى مختلف البلاد سيكون دوليا لا محليا بمعنى أنه سيكون محلا لاتفاقات دولية — نرجو أن تكون اتفاقات حرة — تعقدها بعض الدول مع البعض الآخر طبقا لمصلحتها .

وإلى جانب توفير المياه لكل الأراضى المصرية الصالحة للزراعة وضمان استغلالها على أحسن طرق الاستغلال ينبغى أن يتضمن البرنامج العشرى تنشيط الصناعات الزراعية بكل الوسائل وإلى أبعد مدى بحيث لا يبقى محصول واحد من المحاصيل الزراعية المصرية من غير استغلال صناعى متى كان هذا الاستغلال الصناعى ممكنا . إذ الواقع أنه لا فائدة ترتجى من الكلام عن رفع مستوى المعيشة فى مصر بغير تحوّل مصر إلى بلد صناعى وفير الإنتاج . وسيبقى الفقر ملازما طبقات العاملين فيها ما دام كل اعتمادها أو جله على الزراعة .

كذلك يجب أن يتضمن البرنامج استنباط كل ثروة مصر المعدنية . فمن المعروف أن فى جوف مصر مقدارا لا يستهان به من المعادن. وفى أسوان على الأخص منطقة واسعة من

مناجم الحديد . وقد ثبت أن نسبة الحديد الخام بها ٦٣٪ وهى نسبة لايكاد يصل اليها أى منجم للحديد فى العالم .

ومما يتصل بتنشيط الصناعات واستنباط الثروة المعدنية وجوب العمل على توفير القوى الكهربائية اللازمة لتموين الصناعات بما هى فى حاجة اليه . وهنا يخطر على البال فى كثير من الحسرة والأسف مشروع استنباط القوة الكهربائية من مساقط المياه فى خزان أسوان. هذا المشروع العظيم الذى عرض على بساط البحث منذ نحو ثلاثين سنة . وكان أولو الأمر يتهيبون الإقدام عليه لأسباب يرجع أكثرها إلى خشية مغبة السوء فيهم. ولا يمكن أن يفسر هذا إلا بأنه مظهر من مظاهر الضعف والهرب من المسؤولية والتردد وعدم الثقة بالنفس. وقد تواضع هذا المشروع آخر الأمر وقصر الغرض منه على استخراج السماد وصحت النية على تنفيذه . فحالت ظروف الحرب دون التنفيذ . ولو أن المشروع نفذ من سنوات طويلة حتى ولو كان قد رسا على المقاولين بقيمة غبنت فيها الخزانة المصرية بمليون أو بمليونين من الجنيهات لكانت البلاد قد غنمت منه غنما لايقدر . بل إنه لو نفذ على شكله المتواضع الخاص باستخراج السماد لما ثارت فى وجهنا اليوم مشكلة التموين ومشكلة السماد أو كانت حدة المشكلتين قد خفت كثيرا . على أنه لا فائدة الآن من التحسر على ما فات . فان الأمم والحكومات كثيرا ما تخطئ . ولكن الأمم الحية هى التى تعرف أخطاءها وتعرف الاسراع والحزم فى تصحيحها بل وفى الاستفادة منها .

فالبرنامج العشرى يجب أن يتضمن حتما تمام هذا المشروع . وإنما على قاعدة واسعة لايكتفى فيها بالاستفادة منه لاستخراج السماد . ولكن يكون أساسها الاستفادة منه بأقصى أنواع الاستفادة ، ومنها امداد المصانع بالقوة الكهربائية التى تحتاج اليها اذا كان ذلك فى الامكان . لندع المشروعات المتواضعة ، القصيرة المدى ولنمد أبصارنا وآمالنا ومطامعنا إلى أوسع الآفاق وأبعد الغايات . ولنسر بخطى واسعة جريئة تتناسب مع ازدياد السكان ومع تطلع سواد الناس إلى حياة أقل شقاء وأقل تفاهة وأقل بؤسا من تلك الحياة التى درجوا عليها إلى اليوم .

مثل هذا البرنامج يجب أن يقدم إلى البرلمان فى أقرب فرصة . فإذا أقره وسارت الحكومة فى تنفيذه بجد وعزيمة غير وانية ولا مترددة فتح أمام الشعب المصرى والشباب المصرى ورؤوس الأموال المصرية آفاقا واسعة وحل المشكلة الاقتصادية والإجتماعية إلى عدة أجيال آتية :

ويجب أن يقترن هذا البرنامج الواسع النطاق ببرنامج صحى يعادله فى اتساع نطاقه أساسه أن يكون لكل الفقراء رجالا ونساء وأطفالا حق العلاج المجانى ، وأساسه أن تكون خدمة الطبيب فى الأوساط الزراعية والصناعية الضعيفة الموارد خدمة عامة إجبارية تؤدى

بجميع الناس بلا استثناء ، فانه لا يجوز بحال أن يمرض إنسان فلا يجد من يمرضه وأن يحتاج إلى عملية جراحية لا بد منها لانقاذ حياته فلا يجد من يجريها له لفقره فيموت . لا يجوز أن يحصل هذا إطلاقا لأن الحياة البشرية متساوية القيمة لا فرق فيها بين غنى وفقير . ووظيفة الدولة أصلا العمل على تأمين الناس وتأمين سلامتهم وهى فى هذا السبيل تبادر عند أول إخطار الى تحريك رجالها وشرطتها لحماية أى فرد من عدوان السارق والقاتل دون أن تطالب الفرد الذى تحميه بأجر معين عن هذه الحماية على اعتبار أنها تدخل فى عموم وظيفتها . وهى تبادر عند كل طلب الى إرسال رجال المطافئ الى أى دار تشب فيها النيران دون أن تطالب صاحب الدار بأجر معين عن عملية الاطفاء على اعتبار أنها تدخل فى عموم وظيفتها كذلك . ولكن فكرة السلامة يجب أن تخرج عن معناها الضيق وأن تتسع بحكم ازدياد فهم الناس لمعانى التضامن الانسانى فلا تقف عند حد الحماية من العدوان الظاهر . اذ المرض أشد تهديدا لسلامة الأفراد والمجموع من الاجرام والنيران .

بيد أن تنفيذ مثل هذه البرامج الشاملة الواسعة تعترضه بطبيعة الحال صعوبة عظيمة هى كثرة ما تقتضيه من النفقات . والواقع أن تنفيذها يحتاج الى عدة ملايين من الجنيهات سنويا فوق الاعتمادات التى تخصص فى الميزانية عادة للأعمال الجديدة ولكن مصر لا تعجز عن تدبير هذا المبلغ لهذه الأغراض العظيمة التى تضاعف ثروتها ورخاءها . وفى الميزانية أبواب كثيرة للانفاق يمكن ضغطها ضغطا شديدا . وليس المجال هنا مجال تبيان هذه الأبواب اجتنابا لما قد يثيره البحث حولها من الخلاف والجدل ثم إنه يرجى أن تزيد مواردنا من الضرائب الجديدة زيادة كبرى بعد استيفادها ، وبعد تمام استقرار الأداة التى تقوم على تحصيلها . ونحن لم نبدأ بتصحيح نظام الضرائب الا من عهد قريب ولا نزال فى بدء الطريق . ثم ان هذا التصحيح لا يعد سليما وتاما إلا عندما تفرض الضريبة الاضافية على الايراد العام متى تجاوز رقما معينا فى السنة وبنسبة تصاعدية تزداد كلما زاد رقم الايراد . وهذا التصحيح لا منص منه ولا مندوحة عنه أخذا بالقواعد السليمة التى تقضى بازدياد العبء كلما ازدادت المقدرة على أدائه والتى تترتب على فكرة ازدياد مسئولية القادرين فى الأمة نحو المجموع . وسيكون التشريع الخاص باستكمال نظام الضرائب وفى طليعتها الضريبة على الايراد العام مما ينبغى أن يواجهه المشرع فى القريب العاجل .

لست أزعم أننى بسطت جميع المشكلات التى يواجهها المشرع لأن هذه المشكلات لا تقع تحت حصر . وهى تتولد وتتجدد كل يوم .

ولست أزعم أننى فيما عرضت له من تلك المشكلات قد بسطتها بسطا وافيا شافيا أو أننى فيما أشرت به من علاج قد أصبت المرمى فقد يكون فى رأيى الصواب وقد يكون فيه الخطأ .

وإنما أردت أن أطرح رءوس المسائل لبحث الباحثين .

وأردت كذلك أن أنبه الى أن العالم اليوم فى مفترق الطرق . وأن الزمان يوشك أن يلد نظما جديدة غير النظم القائمة . فان الحرب القائمة اليوم حرب عالمية تصطلى كل الأمم والشعوب بنارها ولو لم تشترك فيها اشتراكا فعليا . وهى الى جانب كونها صراعا على السلطة والنفوذ وعلى مصادر الثروة وعلى توزيع الخامات فى العالم ، هى الى جانب هذا كله صراع على نظريات ومبادئ فلسفية واجتماعية وسياسية متنافرة . وكل من المجموعتين المتصارعتين تنادى بأنها ستنشئ بعد الحرب صرح نظام اقتصادى جديد . فلا خلاف بينهما إذن فى أن الصرح القائم الآن سينهار . وليس ثمة ريب فى أنه مهما تكن نتيجة الحرب فما من أمة على وجه الأرض ستبقى بمعزل عن التأثر بالنظام الجديد وعن الانسياق فى تياره . فمن الواجب أن نعد عدتنا لهذا التحول المحتوم . ومن الواجب أن تؤلف الحكومة منذ الآن أداة و بلجانا فنية لدراسة التطورات الحالية والتطورات المنتظرة حتى لا نؤخذ على غرة يوم يتاح لنا أن ندعى الى مؤتمر الصلح أو الى المجامع الدولية للاشتراك فى التنظيم الاقتصادى المنتظر وفى الدفاع عن المصالح المصرية .

و بعد فليس لنا بعد اليوم أن نحجم عن مواجهة مشكلاتنا فى رجولة وعن اتخاذ التدابير الحازمة لحلها حلا عاجلا ناجعا . مهما تقتض من مسؤوليات وتضحيات . إن مواجهة المسؤوليات أمامنا والفقر والبؤس والذلة وراءنا فعلينا أن نختار . ولا شك عندى فى أن مصر ستعرف أن تختار . وستختار طريق المصلحة والعزة لا تتردد ولا تقصر ولا تقبل أن ينطبق عليها بيت شوقى .

إن المنى لم تقصر ... بل قصر المتمنى

حبيب المصرى